"جشع" الشركات النفطية الأجنبية يفاقم أزمة العراق المائية و البيئية

حمّ َل تقرير بريطاني ،اليوم الأحد ، الشركات العاملة في العراق، وخصوصا في الجنوب، جانب من مسؤولية تفاقم شح المياه وزيادة التلوث، بسبب سعيها السريع من اجل تحقيق ارباح اضافية مع ارتفاع اسعار النفط عالميا بعد الغزو الروسي لأوكرانيا.

و بحسب تقرير صحيفة الغارديان البريطانية الجديد الذي ترجمته المطلع ، فإن شح المياه تسبب بالفعل بنزوح الاف الاشخاص وبزيادة عدم الاستقرار حيث أن العراق يعتبر خامس أكبر دولة معرضة لازمة المناخ وأن مناطق الاهوار في الجنوب الغني بالنفط، أصبحت اراضيها التي تطعم مجتمعات بأكملها، مجرد قنوات موحلة.

وكشف التقرير أن الشركات لكي تسهل عملية استخراج النفط، فإنها تضخ كميات كبيرة من المياه في الحقل في باطن الأرض، وأنه مقابل كل برميل من النفط، الذي يتم تصدير الكثير منه الى أوروبا لاحقا، يتم ضخ ما يصل الى ثلاثة براميل من المياه في الأرض، مضيفا أنه في ظل ارتفاع الصادرات النفطية للعراق، فإن مياهه انخفضت بشكل كبير.

ولفتت الغارديان أن صور الاقمار الاصطناعية، تظهر بناء سد صغير في العام الماضي من جانب شركة "ايني" الإيطالية بهدف تحويل المياه من قناة البصرة الى قنواتها المرتبطة بمحطة معالجة المياه، ما اوقف الفيضانات الموسمية التي كانت تغذي منطقة صيد الاسماك.

وأضافت أن معملاً آخر لمعالجة المياه تستخدمه شركات نفطية بينها "بي بي" و"ايكسون موبيل"، ويمثل استهلاكه 25% من حجم استهلاك المياه في منطقة يسكنها خمسة ملايين شخص. وتشارك في المشروع شركة "بريتيش بتروليوم" وشركة "بتروتشاينا" و"شركة نفط الجنوب".

وبحسب تقرير الصحيف من دون وجود بدائل، فإن المياه المطلوبة يجب استخراجها من طبقات المياه الجوفية، وهو ما يشكل ضغوطا مباشرة على الاحتياجات المائية المتعلقة بالزراعة والاستهلاك.

وبشأن البدائل الموجودة اشارت الصحيفة أن السعودية، جارة العراق، والتي تعاني هي الأخرى من مشاكل مائية مشابهة، ولديها ثالث أكبر احتياطي نفطي في العالم، يتم الحصول على المياه المخصصة للحقن، من البحر، وفي العراق، المناقشات حول اقامة مشروع مخصص لتحويل مياه البحر، ما تزال مستمرة منذ أكثر من عقد، ولكن لم يتم القيام بأي شيء حتى الآن. ووزارة النفط ليس لديها ميزانية كافية، وشركات النفط لا تريد دفع الكلفة.

ولفتت الصحيفة أن انتاج العراق زاد منذ الغزو الروسي لاوكرانيا في العام 2022، وارتفعت صادرات النفط العراقي إلى اوروبا بنحو 40%، في حين ان شركات النفط والغاز، سجلت ارباحا غير مسبوقة في العام الماضي.